«فيتش»: توصيات «بازل» الأخيرة ترهق البنوك

المقترحات قد تقلص جاذبية الأصول والأموال المدارة كنشاط استثماري من خلال زيادة الرسوم التي تتقاضاها البنوك من عملائها

محمود عيسى

قالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني ان مقترحات لجنة بازل الخاصة بالرقابة المصرفية والتي اصدرتها الأسبوع الماضي فيما يتعلق بوجوب تصدي البنوك للمخاطر، قد تؤثر على الأرجح على البنوك ذات الأصول التقديرية الضخمة ومحافظ ادارة الثروات الكبرى، وعلى صناديق الاستثمار وعلى عمليات التوريق ونشاطات الرعاية.

وتهدف لجنة بازل من هذه المقترحات الى تقييم ومعرفة ما اذا كان يتعين على البنوك ان تحتفظ برأسمال يستخدم خصيصا لتغطية مخاطر قد تطالب هذه البنوك بالتصدي لها من خلال تقديم الدعم المالي للمؤسسات المالية غير المصرفية في اوقات الأزمات المالية حتى في غياب اي التزامات تعاقدية تلزم البنوك بذلك.

وأضافت الوكالة ان متطلبات رأس المال الإضافية المقترحة قد تكون مرهقة على البنوك ومن شأنها تحفيز البنوك المتضررة منها على توحيد جهودها لمقاومتها، حيث ان البنوك التي تملك سلطات مباشرة على وحدات ادارة الثروات التابعة لها قد تتعرض لتحمل تكاليف رأسمالية اعلى عند التصدي للمخاطر، حيث ان المقترحات التي قد تصل الى ما نسبته 100٪ من مخاطر الاموال المدارة - في حال تطبيقها - يجب ان تسري على الحجم التقديري للأصول المدارة، وبالتالي فان مدراء الأصول وإدارة الثروات الضخمة قد يواجهون تكاليف رأسمالية اكبر، استنادا الى حجم الأصول التي تعتبر تقديرية.

ومن وجهة نظرها، قالت فيتش ان هذه المقترحات قد تقلص جاذبية الأصول والأموال المدارة كنشاط استثماري، لا سيما اذا لم تكن البنوك قادرة على خلق الأصول الرأسمالية المطلوبة لمواجهة هذه الأموال التقديرية من خلال زيادة الرسوم التي تتقاضاها من عملائها.

ولكن الوكالة قالت ان مخاطر التصدي ليست جديدة، حيث قامت بنوك عديدة خلال الأزمة المالية في 2008 بدعم مؤسسات مالية خارج نطاق ميزانياتها بسبب انكشافها على الاستثمار في تلك المؤسسات بصورة كبيرة للغاية، وحيث كانت البنوك المصدر الوحيد لسيولة هذه المؤسسات، وكان اخفاقها او عدم توفير الدعم لها قد يؤدي الى الأضرار الشديد بسمعة البنوك.

الا ان مقترحات بازل الآن تدعو الى تصدي البنوك للمخاطر باستخدام اجراءات كمية وفقا لقواعد ومتطلبات بازل الأولى او الثانية، ولا شك ان التحرك نحو ضمان احتفاظ البنوك مقدما برأسمال كاف لمواجهة الأزمات المالية قبل وقوعها قد يكون ايجابيا بالنسبة لتصنيفات البنوك.

غير ان مؤشر متطلبات السيولة المطبق حاليا يلزم البنوك بالتصريح عن تأثير التزامات التمويل الكامنة وغير التعاقدية على البنوك فيما يتعلق بالسيولة، وان مطالبة البنوك بالاحتفاظ برأسمال اضافي سيكون امرا مرهقا.

وختمت «فيتش» بالقول انها تعتبر ضمن تصنيفاتها ان تصدي البنوك للمخاطر المحتملة احد جوانب التصنيف المطبقة، غير ان البنية التنظيمية التي تتصف بالتعقيد وتحتوي على النصوص الغريبة قد يكون من العوامل السلبية من حيث التصنيف.

الإمارات وقطر والسعودية الأسهل عالمياً
الكويت الـ 6 عربياً والـ 11 عالمياً في «سهولة دفع الضرائب»

حازت الإمارات وقطر المركز الأول عالميا، في مؤشر سهولة دفع الضرائب، الصادر بالتعاون بين شركة «برايس واتر هاوس» و«البنك الدولي».

وجاءت السعودية ثالثا، بينما جاءت الكويت في المركز السادس عربيا والحادي عشر عالميا في تصنيف المؤشر الذي يقيس سهولة تسديد الضرائب في 187 دولة حول العالم.

واعتمد المؤشر الصادر تحت عنوان «دفع الضرائب 2016»، على بيانات عام 2014، من خلال معايير تتضمن معدل الضريبة والدفعات الموزعة عليها، والوقت المستغرق في إعداد ملفاتها.

وتشمل الضرائب والاشتراكات التي يقيسها التقرير، والتي يجب على الشركات متوسطة الحجم سدادها خلال سنة محددة، ضريبة الأرباح أو الدخل، والمساهمات الاجتماعية، والضرائب الخاصة بالعاملين، والضرائب العقارية، والضرائب على نقل الملكية، والضريبة على توزيعات الأرباح، وضريبة الأرباح الرأسمالية، والضريبة على التعاملات المالية، وضرائب جمع النفايات، وضرائب المركبات واستخدام الطرق، وغيرها من الضرائب والرسوم الصغيرة.

ترتيب الدول الأولى حسب مؤشر سهولة دفع الضرائب

الترتيب	الدولة
1	قطر
1	الإمارات
3	السعودية
4	هونغ كونغ
5	سنغافورة
6	إيرلندا
7	مقدونيا
8	البحرين
9	كندا
10	عمان

ترتيب باقي الدول العربية

الترتيب عربيا	الترتيب العالمي	الدولة
6	11	الكويت
7	45	لبنان
8	52	الأردن
9	56	فلسطين
10	59	العراق
11	62	المغرب
12	81	تونس
13	85	جيبوتي
15	119	سورية
16	135	اليمن
17	140	السودان
18	151	مصر
19	160	ليبيا
20	167	جزر القمر
21		الجزائر
22	187	موريتانيا

هذا ما ينتظر الاقتصاد الصيني في 2016

المستثمرون الصينيون يتوقعون تحسن مناخ الأعمال بشكل متواضع في 2016

توقعات بتراجع سوق الأسهم بالصين أو استقرارها بأحسن الأحوال.. مقابل هبوط مبيعات العقارات 10٪

180 مليار دولار ستنفقها الصين على شبكات «4G» مع ترجيح وصول عمليات التجارة الإلكترونية إلى 3,5 تريليونات دولار في 2016

ذكر تقرير نشرته «لوس أنجيليس تايمز» أن المستثمرين والاقتصاديين أصبحوا أقل تفاؤلا بشأن الاقتصاد العالمي في العام المقبل، خاصة مع المخاوف المتعلقة بأداء الاقتصاد الصيني.

وتوقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نمو الاقتصاد العالمي في 2016 بنسبة 3,3٪ مقارنة بتقديرات سابقة بلغت 3,6٪، في حين توقعت مؤسسة «كونفرانس بورد» نمو الاقتصاد الدولي بحوالي 2,8٪ فحسب.

واعتبرت المؤسسة ان الصين تعتبر من العوامل الحادة الكبرى في توقعاتها للعام المقبل، مع تباطؤ النمو الاقتصادي في بكين في 2015، وتقلبات سوق الأسهم، وخفض قيمة العملة، وهبوط الصادرات والواردات، والقلق حول القروض المتعثرة.

عام متقلب

وحاولت الحكومة الصينية دفع الاقتصاد للنمو بمعدل يتراوح بين 7 و8٪ على مدار السنوات الخمس الماضية، من خلال برامج للتحفيز نجحت لبعض الوقت، إلا أن ظهور مشاكل مفرطة وفقاعة عقارية دفعت قادة الصين لإدراك ضرورة التغيير. وظهر ما يسمى «الوضع الطبيعي الجديد» للاقتصاد الصيني، وهو ما يعني تحول الاقتصاد من النمو المرتفع إلى آخر أكثر تباطؤا لكنه مستدام، إلا أن هذا الاتجاه يحتاج لعامين أو ثلاثة للاستقرار، وهو ما سيدفع الأسواق للتقلب في 2016.

ويعتقد معظم المستثمرين أن سوق الأسهم في الصين سيتراجع أو يستقر على أحسن تقدير في العام المقبل، في حين قد تتجه مبيعات العقارات للهبوط بنسبة 10٪، مع عدم وجود خطط لمشتريات جديدة من قبل 68٪ من المستثمرين المستطلعة آراؤهم في مسح لشركة «سي إل إس إيه».

ويقول «تشيونغ» إن الاقتصاد الصيني سوف يشهد ضعفا نسبيا في الجزء الأول من العام المقبل، قبل أن يستقر في بداية عام 2017، لكنه قد يستغرق وقتا أطول من ذلك.

اتجاه هابط لليوان

ويترقب المستثمرون أداء اليوان الصيني بمزيد من الاهتمام في 2016، مع إدراج العملة ضمن سلة عملات حقوق السحب الخاصة في أكتوبر المقبل، ووجود خطة حكومية لفتح حساب رأس المال، وإمكانية تحويل اليوان خلال الفترة بين عامي 2016 إلى 2020.

وأشار تقرير حديث لشركة «سي إل إس إيه» إلى أنه من غير المرجح اتجاه الصين لخفض قيمة اليوان بشكل كبير في العام المقبل، حيث إنها قد تسعى للحفاظ على اليوان بشكل مستقر نسبيا.

وفي حين يترقب المستثمرون أداء اليورو، مع حقيقة أن أوروبا هي الشريك التجاري الأول للصين، ورغبة بكين في الحفاظ على جاذبية صادراتها للقارة العجوز.

وتشير التوقعات إلى احتمالية هبوط اليورو بنسبة 6٪ في العام المقبل، وهو ما قد يدعو اليوان الصيني لتتبع هذا التراجع، من أجل الحفاظ على تنافسية العملة.

ثقة المستهلكين

ويبدو المستهلكون في الصين أقل تفاؤلا في العام المقبل مقارنة بالسنوات الماضية، في حين أظهر مسح لـ «سي إل إس إيه» ان المستهلكين الصينيين يعتقدون بإمكانية تحسن مناخ الأعمال بشكل متواضع في 2016.

ورغم تباطؤ الاقتصاد الصيني فإن المستهلكين ما زالوا أكثر رغبة في الإنفاق، خاصة فيما يخص العلامات التجارية الأفضل، بالإضافة إلى وجود خطط للسياحة في كوريا الجنوبية، واليابان، وسنغافورة، إلى جانب أوروبا وتايلاند.

وكما يهتم المستهلكون الصينيون بشراء السيارات والأجهزة المنزلية، مع استمرار التعليم والتأمين على الحياة في قائمة الأمور الأكثر رغبة لدى الصينيين.

نمو قطاع الإنترنت

ويرى «تشيونغ» ان المستثمرين يجب أن يتطلعوا لشركات الإنترنت الكبرى بحثا عن النمو، خاصة شركات مثل «علي بابا»، و«بايدو»، و«جيه دي»، و«تينسنت».

وأصبح قطاع الإنترنت من القطاعات المفضلة للسياسة الوطنية الصينية، مع تعهد الحكومة بإنفاق نحو 180 مليار دولار لتحديث نطاق شبكات الجيل الرابع «4G»، بالإضافة إلى توقعات وصول عمليات التجارة الإلكترونية إلى 3,5 تريليونات دولار في 2016 بزيادة قدرها 64٪ مقارنة بـ 2014.

«حزام واحد.. طريق واحد»

وبدأت الصين في العام الحالي استراتيجية تنموية تسمى «حزام واحد.. طريق واحد»، لتعزيز الترابط الاقتصادي وعلاقات التعاون مع دول «أوراسيا» التي تشمل بلدانا آسيوية وأوروبية، من خلال مساعدتهم على تطوير البنية التحتية، بالإضافة إلى أثر ذلك على الصادرات الصينية.

ومن المتوقع ان يمثل عام 2016 فرصة كبرى لهذه الاستراتيجية، مع وجود 3 مؤسسات معنية بالتمويل وهي صندوق طريق الحرير، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وبنك التنمية الجديد. مع توقعات انتعاش هذه الاستراتيجية في العام المقبل، فإن هناك مخاوف بشأن صعوبات قد تشهدها في 2017، بفعل حقيقة انخفاض عدد سكان هذه البلدان، ووجود قضايا اقتصادية خاصة بكل منها.

42,5٪ نمو واردات الصين من النفط الكويتي خلال 11 شهراً

كونا: أظهرت بيانات رسمية صدرت امس أن واردات الصين من النفط الخام الكويتي ارتفعت خلال نوفمبر الماضي بنسبة 11,9٪ على أساس سنوي لتبلغ 1,07 مليون طن بما يعادل نحو 262 ألف برميل يوميا.

وأوضحت البيانات التي أصدرتها الإدارة العامة للجمارك الصينية ان متوسط الواردات من النفط الكويتي خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر من العام الحالي بلغ 278 ألف برميل يوميا بزيادة نسبتها 42,5٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. على الصعيد نفسه، زاد اجمالي واردات الصين من النفط الخام خلال نوفمبر الماضي بنسبة 7,6٪ مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي مسجلا 6,68 ملايين برميل يوميا. وأصبحت روسيا في صدارة قائمة موردي النفط الخام الى الصين بزيادة صادراتها الى الدولة التي تمثل ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم خلال الشهر الماضي بنسبة 17,8٪ الى 954 ألف برميل يوميا.

وفي المقابل تراجعت السعودية الى المرتبة الثانية في هذه القائمة اثر انخفاض صادراتها النفطية الى الصين 8,6٪ الى 891 ألف برميل يوميا. وحلت سلطنة عمان في المرتبة الثالثة بعدما سجلت صادراتها من النفط الى الصين قفزة 25,4٪ الى 633 ألف برميل يوميا خلال الشهر الماضي.